http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2027) السنة الثامنة - السبت (29) كانون الثاني 2011

نقطة ضوء

الاتحادية العليا وروح الدستور

حازم مبيضين

عن بعد أتوجه بالشكر والتقدير للنائبة العراقية ميسون الدملوجي، التي أخذت بيديها دور مجلس النواب كله، وهي تعلن بأعلى الصوت رفض قرار ربط الهيئات المستقلة برئاسة الحكومة بدلاً من مجلس النواب، ورأت في ذلك التفافاً على الديمقراطية وانتزاعاً لروحية الدستور العراقي، وأشارت إلى أن الدستور يؤكد أن النظام في العراق برلماني ديمقراطي، ويحد من الممارسات الفردية في صناعة القرار، وكانت بذلك تعلق على قرار للمحكمة الاتحادية بهذا الصدد ورأت فيه النائبة العراقية محاولة لتسييس القضاء، وانقلاباً على الدستور والديمقراطية ومفهوم الاستقلالية، وكانت محقة تماماً وهي تسأل كيف تكون الهيئة مستقلة إذا كانت مرتبطة بالسلطة التنفيذية.

حول البعد القانوني والأبعاد السياسية للقرار، يحق لنا أن نسأل كيف لهيئة النزاهة أن تؤشر إلى خلل في إحدى الوزارات، ما دام المسؤول فيها يعرف أنه يؤشر على خلل عند من بيده أمر بقائه في موقعه، وكيف يمكن لمفوضية الانتخابات أن ترفض قراراً حكومياً ما دامت تدرك أن بيد الحكومة حلها وإنشاء أخرى تطيع الاوامر والتعليمات، حتى لو كانت مخالفة لروح ونص الدستور، وهنا نجد من الواجب تذكير حكومة السيد نوري المالكي، التي استدرجت قرار الاتحادية العليا، أن العملية الديمقراطية في بلاد ما بين النهرين مستمرة، وأن الانتخابات القادمة قد لاتعيدها إلى الحكم، وأنها تقدم على طبق من ذهب وصفة للدكتاتورية التي ضحى العراقيون كثيراً للتخلص من تبعاتها، وأولهم الحزب الذي ينتمي اليه السيد المالكي.

قرار الاتحادية إذا لم يدرك مجلس النواب ذلك، ليس أقل من انتقاص لاستقلالية عمل هذه الهيئات، مثلما هو سلب لصلاحيات الهيئة التشريعية التي منحها لها الدستور، وهو يعني من الناحية الدستورية وجوب القيام بتعديل الدستور الذي ينص على ارتباط تلك الهيئات بمجلس النواب، وهو لم ينص على ذلك عبثاً وإنما استهدف وضع جميع مفاصل الدولة تحت عين ديوان الرقابة، وترك لهيئة الإعلام والاتصالات وظيفة أن تكون اعلام دولة، وليست أجهزة إعلام يطبل للحكومة ويسبح بحمد كل قرار يصدر عنها، ولعلم حكومة السيد المالكي أن الاعلام الذي يرفع اليوم راياتها، سيكون مستعداً للوقوف تحت راية أي حكومة مقبلة ستتحكم فيه مستندة إلى قرار المحكمة الاتحادية، ولا نظن سياسياً حصيفاً يرضى بذلك أو يفضله.

ليس صحيحاً أن الصفة التنفيذية تغلب على عمل تلك الهيئات، وتبعاً لذلك فإنه ليس صحيحاً عدم ربطها بالمجلس النيابي، وللتذكير فان تعديلات دستورية جرت في العديد من الدول الديمقراطية التي مضى على كتابة دستورها زمن طويل، واستهدفت فك أي ارتباط للهيئات المشابهة بالسلطة التنفيذية، لضمان قيامها بأنشطتها بكل حرية ودون أي ضغوط وبما يضمن النزاهة والشفافية والعدالة.

النتائج الاولى لقرار المحكمة بدأت بالظهور، عندما كشفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية عن صدور قرار وزاري، يقضي بإيقاف تعيين ٣٩ مديراً عاماً تابعين للمفوضية في بغداد والمحافظات، والكتاب كما تقول المفوضية غير واضح ولم يتضمن تفاصيل عن سبب إيقاف التعيين، رغم أن المفوضية، قبلت ترشيحهم بعد التأكد من توافر جميع الشروط اللازمة، ورغم أن قانون المفوضية يتضمن التعيين الدائم بعد مرور عام على مباشرتهم بالعمل، وهذه الخطوة الحكومية والتي ستتبعها العديد من الخطوات المماثلة، ستفضي بالتأكيد إلى تفريغ عمل هذه الهيئات من مضمونه، وستحولها إلى مجرد هياكل فارغة، والافضل في هذه الحالة الغاؤها بدل الانفاق عليها دون مبرر أو نتيجة.

العراقية والوطني يرفضان.. وسفارات إقليمية تدخل على الخط

مصادر: تجار عراقيون يديرون من عمان تشكيل إقليم سني

أنباء عن تمويل "سري" لشخصيات اجتماعية وعشائرية لدعم المشروع

□ بغداد/ علي عبد السادة

كشفت مصادر خاصة ان رجال اعمال عراقيين يقيمون في العاصمة الاردنية عمان يخططون لتمويل شيوخ عشائر في محافظات الانبار والموصل وتكريت بهدف التهيئة لانشاء اقليم سني.

وتقول المصادر ان رجال الاعمال يجرون اتصالات مكثفة مع سياسيين عراقيين، دون ان يعرف حجم التجاوب مع الدعوة. لكن هذه الاتصالات تجري في ظل لقاءات واجتماعات في عواصم اقليمية مختلفة.

وتثير دعوات انشاء الاقاليم جدلا واسعا في العراق، ورغم ان الدستور العراقي يجيز لسكان ثلاث محافظات الاتفاق لتشكيل اقليم، بيد ان المخاوف تتصاعد من ان يتم ذلك عبر ارادة خارجية.

وحتى الساعة تتحفظ الجهات الرسمية على التعليق بخصوص هذه الانباء، لكنها بدأت تخرج من مسلكها السري وباتت محل نقاش واسع في كواليس القوى السياسية النافذة.

ويقول القيادي في القائمة العراقية جمال البطيخ ان الحديث عن هذا الموضوع كان محصورا في غرف السياسيين الذي تلقفوا هذه المعلومات مؤخرا.

واشار في اتصال هاتفي مع المدى ان الواقع السياسي في العراق"قد"يفرض على"الاخرين"التفكير بانشاء اقليم واللجوء الى الفيدرالية.

لكن البطيخ عبر عن رفضه لصناعة الاقاليم بيد خارجية، واكد تأييده للنظام الاداري في انشاء الفيدراليات في العراق.

التحرك الجديد وقع على عاتق تجار عراقيين عقدوا خلال الاسابيع الماضية اجتماعات خاصة مع سياسيين عراقيين لمعاينة الامكانية المتاحة لانشاء الاقليم.

ويقول نواب عراقيون ان هؤلاء التجار يحصلون على دعم دول اجنبية لربط المحافظات التي تضم الاغلبية السنية. ويشير هؤلاء الى ان مجموعة رجال الأعمال يؤثرون سلبا على العملية السياسية في العراق، وبشكل خاص على موقف القائمة العراقية.

من جانبه، قال القيادي في العراقية طلال الزوبعي ان اصحاب المشروع هم رجال اعمال عراقيين يقيمون في العاصمة الاردنية عمان.

وكشف الزوبعي ان التجار بصدد تمويل شيوخ عشائر ووجهاء في مناطق متفرقة من الانبار والموصل وديالى وكركوك وتكريت، نافيا ان يكون المستهدفون من التمويل شخصيات معروفة في اوساطها العشائرية والاجتماعية.

وكانت انباء مسربة تحدثت عن دعم من الحكومة التركية لفكرة إعلان إقليم سني في العراق عبر رجال أعمال مقيمين خارج البلاد.

وقالت تسريبات صحفية ان انقرة بدأت بدعم رجال أعمال عراقيين مقيمين في الأردن وسوريا ودول أخرى من اجل إثارة موضوع إقامة إقليم سني يضم محافظات وسط وغربي العراق،وان رجال الأعمال المعنيين بدءوا التحرك فعلا لتحقيق هذا الغرض.

وسبق ان روجت بعض وسائل الاعلام لانشاء اقليم في محافظة الانبار يكون منطلقا لاقليم يضم محافظات ديالى وصلاح الدين والموصل ذات الغالبية السنية، في الوقت الذي رفضت القوى السياسية في المحافظة والمسؤولون مثل هكذا طروحات.

جدير بالذكر ان نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن عندما كان عضوا بالكونغرس طرح مشروعا لتقسيم العراق على أساس عرقي طائفي الى ثلاث أقاليم (كردي، عربي شيعي،عربي سني).

وكان المتحدث بإسم القائمة العراقية حيدر الملا قد دعا رئيس الوزراء نوري المالكي الى تفعيل مشروع المصالحة حتى لا تمرر فكرة (الاقليم السني).

وقال الملا في تصريح صحفي ان العراقية ترفض فدرلة العراق او انشاء اقليم سني او شيعي، وان البلاد دفعت ثمناً كبيراً من الدماء لاجل المحافظة على التعايش.

ويعتبر نواب عراقيون مقربون من المالكي أن الدعوة لتشكيل الاقليم من شأنها تشتيت الفرقاء السياسيين بدلا من توحيدهم.

ونقلت مصادر مطلعة عن هؤلاء المقربين انهم منزعجون من اطلاق الحديث علانية عن هذا الموضوع، وان"القيادة السياسية اطلعت على ملف يحوي تفاصيل المخطط الذي رسمه التجار العراقيون المقيمون في الخارج".

ويرى القياديون ان الحديث عن تشكيل إقليم يضم محافظتي الانبار وكربلاء غير نافع في الوقت الحاضر، مشيرا إلى ان الأوضاع التي يمر بها العراق حالياً لا تسمح بتشكيل أي إقليم.

ولفتوا إلى أن"الدعوة لإقامة الأقاليم في الوقت الحاضر ستعمل على تشتيت الفرقاء بدلا من جمعهم، داعيا في الوقت نفسه الجهات التي تؤيد إقامة الأقاليم إلى العمل على تهيئة أرضية جيدة ورصينة لتوحيد الشعب العراقي بدلا من تفريقه من خلال هذه الدعوات.

ويعطي الدستور الحق لكل محافظة أو أكثر بإنشاء إقليم، كما حددت المادة الرقم ١١٩ منه طريقتين لهذه الخطوة، وهما أن يقدم طلب بالاستفتاء عليه من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تريد تكوين الإقليم، أو طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تريد تكوين الإقليم.

ومنذ اندلاع الخلافات السياسية على تشكيل الحكومة وما رافقها جراء نتائج الانتخابات، يلوح قسم من العرب السنة في العراق بخيار الفيدرالية في حال لم تتحقق المشاركة الفعلية في الحكومة التي طال انتظارها لإنهاء ازمة سياسية مستعصية، على الرغم من ان هذه الفكرة كانت من المحرمات حتى وقت قريب.

حتى ان عددا من أئمة المساجد في محافظة ديالى يقولون انهم طالبوا بالمشاركة في الانتخابات، لكنهم يدعون اليوم الى اقامة منطقة خاصة بابناء الوسط لأنهم – كما يقولون- لم يحصلوا"على شي من الحكومة سوى الاعتقالات والمداهمات".

وبغض النظر عن رفض"اليد الاجنبية"في صناعة الاقليم المفترض، الا ان المعلومات الشحيحة حول قبول العرب السنة للفكرة تؤشر تغيراً جوهرياً لدى المعترضين على الدستور في تشرين الأول ٢٠٠٥ لتضمنه الحق في تشكيل الأقاليم التي يعتبرونها تقسيماً للعراق ووفقا للدستور، يحق لمحافظة او اكثر تشكيل اقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقدمه ثلث اعضاء مجلس كل محافظة تريد تكوين اقليم، او عشرة في المئة من الناخبين.

وفي الأنبار، يؤكد ثلاثة من اعضاء مجلس المحافظة، طلبوا عدم ذكر اسمائهم، موافقتهم على الفيديرالية والأقاليم وقال احدهم باقتضاب سنقوم باستثمار الموارد الطبيعية الهائلة اسوة بمحافظات كردستان، وسنتمكن من التصرف بها خصوصاً ان للمحافظة منافذ على الخارج.

يشار الى ان التحالف الوطني العراقي أبدى استغرابه الشديد من الدعوة إلى إنشاء إقليم سُنّي، لأن من يدعون اليوم إلى إنشاء هذا الإقليم هم أنفسهم من رفض سابقاً إقامة إقليم في جنوب العراق.

وقال النائب عن التحالف ياسين مجيد"هذه دعوات خطيرة تستبطن مشاريع تقسيم تهدد وحدة العراق وسيادته واستقلاله". وأضاف أن"هذه الدعوات تقف خلفها أجندات إقليمية خارجية غير مرتاحة لما يجري في العراق، لاسيما مسألة تشكيل الحكومة"، موضحاً أنه"يجب أن يتم معرفة من وراء هذه الدعوة ومن هي الجهات التي تتبناها، ولماذا جاءت في هذا التوقيت بالتحديد".

احد اسواق مدينة الرمادي

مؤتمر بأربيل يعاين دورها في السلام والمصالحة

نائبات: الذكور منزعجون من دخولنا الصراع السياسي

□ متابعة/ المدى

يتخوف عدد من النسوة العراقيات من"تغييب"المرأة عن الساحة السياسية العراقية وعن مراكز صنع القرار في بلد لايزال يكافح كثيرا لارساء وتثبيت أسس الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣.

وتزايدت مخاوفهن خلال الأشهر القليلة الماضية بعد أن غابت أو"غيبت"الاسماء النسوية عن التشكيلة الوزارية الجديدة لرئيس الحكومة نوري المالكي، واقتصرت مشاركة المرأة على حقيبة دولة ضمن تشكيلة مكونة من ٤٢ وزيرا.

وافاد تقرير لوكالة كردستان للانباء بانهن شبه غائبات خلال المفاوضات الشاقة لتشكيل الحكومة التي استمرت شهورا عدة جرت معها البلد إلى أزمة سياسية وحطمت الأرقام القياسية المسجلة لأطول مفاوضات تجرى لتشكيل حكومة.

وتعتقد النائبة في مجلس النواب صفية السهيل أن الصراع على السلطة والثقافة الذكورية ترك الأثر الواضح في تراجع دور المرأة العراقية عن الساحة السياسية.

وتقول لوكالة كردستان على هامش مشاركتها في مؤتمر حول دور المرأة في صنع السلام والمصالحة والمساءلة في أربيل، إن"دور المرأة تراجع بصورة ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة الصراع على السلطة والثقافة الذكورية، وليس المجتمع أو الدين كما يدعي البعض".

وتوضح السهيل، وهي نائبة مستقلة عن ائتلاف دولة القانون، أن"السبب الرئيسي الذي حال دون أن تكون المرأة شريكا أساسيا في السلطة التنفيذية هو الصراع على السلطة بين قيادات الذكور داخل الاحزاب السياسية، فيما يتمحور السبب الثاني حول الفهم الخاطئ لعملية المفاوضات السياسية، فأساسيات المفاوضات تشير الى ان المفاوض لا يفاوض عن نفسه وانما يفاوض عن الآخرين وعلى أسس معينة عن الحقوق والشراكة الوطنية".

وتشير إلى أن المرأة العراقية لم تستطع خلال مفاوضات تشكيل الحكومة العراقية ان تفاوض عن ممثليها ولا عن المرأة الكفوءة كي تتبوأ مراكز قيادية في الدولة.

وتشدد السهيل على أنه"من يتصور ان الحكومة العراقية حكومة شراكة وطنية فهو مخطئ، فالحكومة همشت ممثلي اكثر من ٦٠ بالمئة من الشعب العراقي وهن النساء القياديات، او حتى النساء التكنوقراط الاكاديميات".

وتضيف"الطائفة او المذهب او المجموعة السياسية قد لا تكون همشت، لكن النساء همشن، وهذا شيء غير عادل وتراجع خطر للنظام الديمقراطي للعراق ومخالفة للدستور العراقي الذي أكد على تكافؤ الفرص وعلى ضمان شراكة المرأة في الحياة السياسية".

ويبلغ عدد النساء في مجلس النواب العراقي ٨٢ نائبة، من أصل ٣٢٥ مقعدا نيابيا، وهو ما يمثل نسبة ٢٥ ٪ من المقاعد النيابية وفق الكوتا المخصصة للمرأة. وعندما صوت مجلس النواب في كانون الأول الماضي على حكومة المالكي، شهدت الجلسة خطاباً مؤثراً للنائبة الكردية آلا طالباني، قالت فيه"الديمقراطية في العراق ذبحت بميزان العنصرية كما كانت تذبح بميزان الطائفية في السابق". وأثار غياب المرأة عن تشكيلة الحكومة ردود فعل واسعة من اوساط النسوة السياسيات والمنظمات والجمعيات المهتمة بشؤون المرأة.

وتشدد وزيرة البلديات والاشغال السابقة بيان دزيي على ضرورة ان يكون للمرأة دور مهم في بناء السلام والمصالحة والمساءلة في العراق.

وتقول إنه"لايمكن بناء دولة ديمقراطية وقوية على مختلف الصعد والمجالات بدون مشاركة المرأة".

وتشير إلى أن"القوانين تؤكد على أن يكون للمرأة دور بالمصالحة في حل النزاع لأن المراة بطبيعتها محبة للسلام، ولذلك سيكون لها أثر كبير في بث السلام في البلد وليس الاستسلام".

وتؤكد دزيي، وهي نائبة رئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، على أن"هناك تغييباً لدور المراة خلال الاشهر السابقة، ويجب العمل على تفعيل دور المرأة من جديد عبر أنشطة منظمات المجتمع المدني، ومن قبل منظمات الدول المانحة".

وترى أن"القوى السياسية هي الملامة بتغييب دور المرأة، اذ هناك تبريرات خرافية تتعلق بادعاء البعض حول عدم كفاءة المرأة، ولكننا نريد ان نعرف ما هي الأسس والقواعد التي بني عليه استبعاد المرأة لعدم كفاءتها".

بدورها، تشدد رئيسة الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حمدية الحسيني، على ضرورة أن تعمل المرأة لتثبت وجودها في المجتمع، وأن يكون لها الأثر الكبير في بناء العراق خلال المرحلة المقبلة.

وتقول إن"المرأة العراقية عانت كثيرا خلال الحقبة السابقة من عنف واعتقال وتعذيب حالها حال الرجل، فليس هناك ما يمنعها من أن تصبح رئيسة جمهورية أو رئيسة حكومة أو أي منصب آخر، فهذا الحق مكفول لها بالقوانين والشرائع السماوية".

وترى الحسيني أن"مايمنع المرأة من شغل دورها الحقيقي في المجتمع العراقي يتمثل بنظرة الرجل إلى المرأة، وكأنها أقل شأنا منه، وهذه النظرة تسود في دول عدة وليس في العراق وحده".

وتتساءل"لماذا لا تحصل المرأة على حقوقها الطبيعية إلا من خلال (الكوتا)".

وتؤكد الحسيني على أن"دور المرأة العراقية في تبوؤ مراكز صنع القرار بالبلد في تراجع، فبعد أن كانت المرأة تشغل ست حقائب في وزارية في حكومة الجعفري، أصبحت خمساً في حكومة المالكي الأولى، وفي الثانية اقتصرت مشاركتها على حقيبة دولة واحدة ليس الا".

باحثون:دور مدني سياسي جديد بعد الانسحاب

الجمهوريون في الكونغرس يراجعون أوضاع الأقليات العراقية

□ متابعة/ المدى

إحتل الشأن العراقي طليعة القضايا التي بحثتها لجان فرعية في الكونغرس الأميركي الجديد خلال المرحلة الأولى من توليه المسؤولية بعد الانتخابات النصفية التي شهدت فوزا مهما للجمهوريين، وبخاصة قضية حماية الأقليات الدينية والعرقية.

وطالب رؤساء لجان حقوق الإنسان وحماية الأقليات الإدارة الأميركية باعتماد مبعوث خاص منتدب من وزارة الخارجية لشؤون الأقليات إلى الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد إلى العراق ومصر لمعالجة الهجمات التي تتعرض لها الأقليات، كالتي شهدتها كنيسة"سيدة النجاة"ببغداد وكنيسة"القدسين"بالإسكندرية.

عضو الكونغرس الأميركي من أصول عراقية أنا إيشو

ويؤكد مستشار المجموعة النيابية لمكافحة الإرهاب في الكونغرس، البروفيسور وليد فارس الذي قدم تقريراً إلى أحدى تلك اللجان، على أهمية انفتاح الكونغرس الجديد على قضايا الشرق الأوسط، وبخاصة العراق، وذلك في بداية عام تنفيذ المرحلة الأخيرة من مغادرة الوحدات العسكرية الأميركية للأراضي العراقية.

ويذكر البروفيسور فارس لإذاعة العراق الحر ان مطلب إنتداب مبعوث خاص لشؤون الأقليات جاء من خلال لقاء موسع جرى في الكونغرس للجاليات المشرقية العراقية والمصرية من الطوائف المسيحية، وأشار الى ان ذلك أصبح اليوم مطلباً لعدد من قيادات الكونغرس الجديد، إذ من المتوقع أن يحظى هذا المطلب بدعم من الحزبين الأميركيين في مجلسي النواب والشيوخ.

وأضاف فارس ان الإدارة الأميركية تنظر في هذه القضية، وتعطي للمعنيين فرصة لمراجعة ما يمكن أن تشتمل عليه صلاحيات هذا المبعوث. وأشار الى ان الإدارة الأميركية منهمكة اليوم باتمام الإنسحاب من العراق، والتواصل مع الدول والحكومات في المنطقة، ناهيك عن إنشغالها بقضايا ملحة أخرى في تونس ومصر ودول أخرى.

وكان قرار سابق للكونغرس يقضي بضرورة حماية الاقليات ردود فعل مختلفة من سياسيين عراقيين.

فعلى الرغم من أن القرار أظهر قلقا دوليا متجددا تجاه اعمال العنف التي تطول الاقليات، الا ان الحكومة العراقية لم ترحب به، في وقت وصف فيه بعض ممثلي الاقليات في البلاد القرار بانه تدخل في الشان العراقي.

علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء قال ان الحكومة لا تحتاج إلى أي قرارات تلزمها بحماية الأقليات في العراق، مضيفا في حديثه لإذاعة العراق الحر ان هذا الأمر يعد من أولويات الحكومة، التي تعمل بجد من اجل توفير الحماية لهم ومنع أي اعتداء عليهم.

واعتبر النائب المسيحي في البرلمان العراقي يونادم كنا القرار تدخلا في الشأن العراقي، داعيا الولايات المتحدة والدول الغربية إلى ضمان سلامة الأقليات في العراق من خلال توفير متطلبات العيش الآمن لهم وإحلال السلام في البلاد بحسب تعبيره.

الى ذلك اشار ممثل الشبك في البرلمان العراقي السابق حنين القدو إلى ان عدم جدية الحكومة العراقية في حماية الأقليات في العراق، منح الولايات المتحدة الأمريكية المبرر للتدخل في الشأن العراقي، مبينا ان سبب اتخاذ مثل هذا القرار يرجع الى خوف الولايات المتحدة من ان تتكرر عمليات استهداف الأقليات في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية المقرر نهاية الشهر الجاري.

أما علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي فاكد ان أعمال العنف التي حصلت في السابق لم تكن تستهدف الأقليات فقط، وإنما استهدفت جميع مكونات الشعب العراقي.